

# بيدية

## «الحفلة»: عن نظرة الطبقة الوسطى إلى نفسها

عامر محسن

في الحقل الاجتماعي، هناك واقعٌ يعقد التحليل، ولكن لا مناص من مواجهته، وهو أنّ «الطبقة»، كمفهوم توصيفي وسياسي، ليست «غرضاً» (Object) مادياً، موضوعياً، ضرورياً، يفرض ذاته بذاته؛ بل هي -كباقي التشكيلات الاجتماعية، كالأمّة، الإثنية، الطائفة، الخ- مفهومٌ ثقافي قبل أي شيء آخر، يبينه المثقفون والسياسيون، وينظرون له، وينجح عبر انتشاره في المجتمع وتحوله إلى أيديولوجيا وهوية.

من هنا، فإن مفاهيم كـ«الطبقة»، «الشعب»، «الفقراء»، «الناس العاديين» ليست ثابتة ولا هي توصيف لشيء معطى سلفاً، بل هي تخضع للتشكيل، والإبراز والإخفاء، عبر النقاش السياسي، وهي ليست عصبة على التزييف والتسطيح. معنى «الطبقة الوسطى» في بريطانيا، مثلاً، يختلف تماماً عن «الطبقة الوسطى» في الإطار الأميركي (حيث تحيل، في بلدٍ يتميز تاريخياً بانعدام الوعي الطبقي، إلى شيء يشبه «عموم الناس»). وعصر الهيمنة الليبرالية الذي نعيش فيه حث، منذ عقود، على تسطيح معنى الطبقة وتمييعه، وطرح تخيلٍ مختلف للمجتمع، تعتبر كلّ فئةٍ فيه أنّها «ملح الأرض» وسواد الناس. السياسة الأميركية تقدّم مثلاً واضحاً على هذه العمليّة، حيث يروج في الوسط السياسي (منذ أيام لندون جونسون) خطاب عن «الطبقة الوسطى»، هيوولي وغير محدّد، يمكن أن يجمع تحته كامل الشعب الأميركي، متجاهلاً كل الفوارق والاختلافات والتمييزات، في مجتمع مقسوم طبقيّاً بشكل حادّ وقاس. منذ سنوات، مثلاً، أقام السياسي الأصاعد جون أوارديز (قبل أن تفتضح علاقته بإحدى موظفات حملته، التي أنجب منها طفلاً فيما زوجته تصارع السرطان، وتنتهي حياته السياسية) حملة «شعبوية» - بالمقاييس الأميركية - تقوم على فكرة تخليص «الناس»، «نحن»، «الطبقة الوسطى»، من طغمة «الواحد بالثمة» التي تتحكّم بأميركا. هنا تصير «الطبقة الوسطى» رداءً فضفاضاً، يضمّ كلّ الناس، ويمحو (أو يخفي) كلّ الفروقات والتناقضات في المجتمع. إن كان جون إدواردز، وهو محام مدخوله 150 أو 200 ألف دولار في السنة، يتكلّم عن نفسه - بثقة وصدق - كجزءٍ من «الناس العاديين» فمن، غير بيل غايتس، ينتمي إلى النخبة؟

من الطبيعي أن يعتبر كلّ إنسان أن موقعه الاجتماعي هو «الوسط»، وأن يركّز على ما ينقصه، وأن ينظر دوماً إلى من هو أثنى منه. في

تجربة طريفة في جامعة «بيركلي» عن الفارق بين نظرة الفرد إلى نفسه وبين موقعه «الإحصائي»، طُلب من التلامذة أن يصنّفوا أنفسهم طبقياً، فاعتبر ثلثا المستطلعين أنهم ينتمون إلى «الطبقة الوسطى». ثمّ تمّت مقارنة هذه النتيجة ببيانات التسجيل في الجامعة، حيث يبلغ الطلاب عن مداخيل أهلهم، فتبيّن أن ثلثي الجسم الطلابي ينتمي إلى الطبقة الوسطى - العليا أو الثرية (أي الخمس الأعلى في المجتمع).

هذا «الوعي الزائف» هو الذي انعكس في خطاب الكثير من الناشطين اللبنانيين، الذين - حتى بعد «حادثة الخندق الغميق» وما تبعها - إمّا تجاهلوا القضية الطبقيّة في وسطهم، أو سطّحوها عبر ترداد «نحن الناس أيضاً»، «نحن نرزح تحت قروض»، «نحن نعاني»، أو الإصرار، كما فعل «يساري عتيق» على التلفزيون، بأن الحراك جذب كلّ الطبقات ومثّل الجميع (كلّ من يعتبر أن تظاهرة ساحة الشهداء كانت متنوّعة طبقياً وتمثليّة، لا يعرف شيئاً عن الطبقات أو عن



ساحة الاحتجاج لم تشهد «غزواً» من الطبقات الشعبية، بل بضع عشرات من الشبان الفقراء



المجتمع اللبناني). المسألة، أبناء الطبقة الوسطى، هي ليست أنكم أثرياء أو مرفهون أو سعداء؛ المسألة هي أن الغالبية العظمى من شعبيكم أفقر منكم بكثير. الانتماء الطبقي ليس عيباً، بالمعنى السياسي، العيب هو عدم الوعي بالموقع الطبقي. وأن يكون «اليسار» في انحدار وغير فعّال هو شيء، أما أن يكون - كما شاهدنا في الأيام الأخيرة - طبقياً، فهي مصيبة.

عام 1988، في أسوأ أيام الحرب الأهلية، قامت تظاهرة ضخمة على جانبي خطوط التماس في بيروت، كانت أكبر مشهوب «مدني» يحدث في البلد منذ عقود (ولم يسفر، للأسف، عن نتيجة). المقارنة بين الحراكين تعطينا صورة عن تغيّر الطريقة التي يتمّ بها تمثّل «المجتمع» وفئاته، وعن التحول المطرد للبنان إلى بلد

أثرياء وفقراء خلال السنين الماضية. في تظاهرة الـ 88، كانت «الفئات الشعبية» يدعوها الاتحاد العمالي العام، فينزل المعلمون، بالآلاف مع نقاباتهم، ومثلهم الموظفون، وسائقو السيارات، وباقي الفئات التي كانت تشكل، معاً، جمهوراً تربطه مصالحه المهنية وموقعه الاجتماعي أكثر من الشعور الطائفي أو استتباع إقطاعي السياسة. المجتمع السياسي اللبناني، في التكوين وفي الخطاب، قد تغيّر بالكامل اليوم.

فلنتذكّر أنّ ساحة الاحتجاج لم تشهد «غزواً» من الطبقات الشعبية الأسبوع الماضي، بل بضع عشرات من الشبان الفقراء، جاؤوا أساساً بسبب القرب الجغرافي، لا لأنهم ينتمون إلى شبكات الحراك، وكانوا أكثر عدوانية تجاه قوى الأمن وأكثر فعالية في الاشتباك معهم من الجمهور الحاضر، لأسباب لا داعي لشرحها. فأنّج هذا الاختلاط البسيط كلّ هذه الضجّة، والارتباك، والكلام العنصري، ثم الاعتذارات، قبل أن ترتّب «التظاهرة النظيفة» يوم السبت. الحلّ هو ليس في أن تحوّل هؤلاء الشبان إلى «فيتيش»، وترخّب بهم وتلتقط الصور معهم؛ الأساس هو في أن يصير هؤلاء ومن مثلهم، بصوتهم وأجندتهم وقضيتهم (وهي تختلف عن قضيتك)، جزءاً حقيقياً في الحراك. الأساس هو في أن تفهم أنّهم الأكثرية، وأنك الأقلية.

ليس الهدف هنا الترويج لطبقيّة أخلاقية، أو الدفاع عن «دمقرطة» الحركة كهدفٍ بذاته، بل هي مسألة استراتيجية لكلّ حراك اجتماعي في منطقتنا. لا داعي لأن نشرح أن «حزب الله» و«حماس»، وكل الحركات الناجحة في ظروف منطقتنا، قد تماهت واجتذبت مناصريها من جماهير تشبه «الخندق الغميق»، لا الطبقة الوسطى. ولا داعي للتكرار بأن يسارياً لا يكلم الناس عبر تراثهم أو دينهم، ولا يكلمهم عبر مصالحهم الطبقيّة، لا سبب له. سنضع المسألة على النحو الآتي: كلّ من أعرفه على هذا الكوكب قد ذهب إلى تظاهرة يوم السبت. حتى معارفي - في لبنان - الذين يعارضون الحراك ذهبوا كـ«مراقبين» أو «متفرجين». بمعنى آخر، كلّ الجمهور المحتمل للحراك قد جاء ولن تكبر الحفلة أكثر: الطبقة الوسطى المسييسة و«غير المرتهنة»، النشطاء المحترفون ومحبو التظاهر، الصحافيون وأصدقائهم، جمهور المنظمات الذي يمكن أن نسميه (حتى نكون مهذّبين) «المجتمع المدني»، المساكين الذين يعيشون على الفاييس بوك. كلهم أتوا، وكان المجموع أقلّ من تسعة آلاف متظاهر. بإمكانك، هنا، إما أن تقبل بالعمل ضمن هذه الحدود، أو أن تبدأ بـ«اكتشاف» مجتمعك.

## درس الخطوات التصعيدية اليوم وإعلانها غداً

هديك فرفور

نمهل السلطة اللبنانية 72 ساعة لتحقيق المطالب التالية قبل إعلان خياراتنا التصعيدية: استقالة وزير البيئة محمد المشنوق، محاسبة وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق وكل من أصدر الأوامر بإطلاق النار، حل بيئي مستدام لملف النفايات يتضمن تحرير أموال بلديات من الصندوق البلدي المستقل وإجراء انتخابات نيابية جديدة. هذا ما ورد في الخطاب المشترك الذي أعدته مكونات حراك 22 آب، والذي أعلن خلال تظاهرة أول من أمس.

غداً، تنتهي المهلة المحددة لتنفيذ المطالب، فيما تفيد المعطيات أن

السلطة السياسية ليست يواردي تنفيذ أيّ منها بسرعة. في الواقع، ان القيمين على الحراك لا يعولون، ضمناً، على تجاوب السلطة حالياً. هو بمثابة امتحان للطبقة الحاكمة، يقول المدير التنفيذي لـ «المفكرة القانونية» المحامي نزار صاغية، لافتاً إلى الكثير من «الوسائل المشروعة والمتاحة أمامنا لتابعة خطوات التحرك». ينطلق صاغية من مبدأ تحديد هذه المطالب ليرسي فكرة أن الحراك يتجه ليكون ذا عمق وبعد واضحين، «فالحراك الذي استطاع أن يستقطب بشكله الأولي هذا العدد، عليه أن يستفيد من الغضب الشعبي الحاصل، ليستمر ويحقق الأهداف المرجوة، فيما يقول الأمين العام لـ «اتحاد

الشباب الديمقراطي» عمر ديب ان تحديد المطالب يعني إعطاء فرصة للدولة لتجاوب معنا، كما يعني اننا نعتد استراتيجية للتصعيد تدريجياً». ثمة توجّس سائد من تحديد أهداف الحراك واختصارها بمطالب محددة، كحصرها بأزمة النفايات ونورث القوى الامنية بقمع المتظاهرين فقط، وهو ما قد يكون محبطاً لدى الكثير ممن طالبوا بتوسيع أهداف الحراك نحو ثورة على النظام بأكمله. يدحض ديب هذه الهواجس ويقول «إن السقف السياسي لن يتوقف عند أزمة النفايات، الكثير من الملفات الحياتية مطروحة في نقاشات اللجنة المشتركة: أزمة الكهرباء،

سلسلة الرتب والرواتب، التغطية الصحية الشاملة»، لافتاً إلى «تطور الحراك شكلاً ومضموناً»، ومشيراً إلى «البحث في أشكال مختلفة للخطوات التصعيدية». ترفض مكونات الحراك إعلان طبيعة التصعيد الذي سترجم عند انتهاء المهلة، وسبق للوزير الأسبق شربل نحاس أن أصرّ على أنه «لن يُعلن شكل التصعيد قبل انتهاء مدة الـ 72 ساعة». تقول بعض مكونات الحراك ان «التظاهر ليس الشكل الاوحد للاحتجاج، دون ان تستبعد امكانية انتشار هذه التظاهرات ونقلها إلى مختلف المناطق، سعياً إلى الضغط على القواعد الشعبية التي يعول عليها زعماء الاحزاب الطائفية».

منذ يومين، أعلن وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق ان نتائج التحقيق القضائي في قضية استخدام القوة المفرطة لقمع المتظاهرين ستكون جاهزة الاربعاء، وأنه «سوف تُعلن نتائجها، وستجري محاسبة كل مسؤول ايا كان عن الاستخدام المفرط للقوة الذي حصل ليلة السبت الماضي». هل يمثل هذا الامر تحقيقاً لمطلب «محاسبة من اطلق النار على المتظاهرين»؟ يقول صاغية «فلنتنظر نتائج هذا التحقيق وعلى ضوءه سنعلن الموقف المناسب»، لافتاً إلى «ان الروايات الرسمية والتلاعب بالتحقيقات لن تقنع هذه التحركات».